



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأمم المتحدة  
للزراعة والرياسة



## لجنة مصايد الأسماك

### الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة)  
والصكوك ذات الصلة

### موجز

تقدّم هذه الوثيقة موجزًا عن التحليلات المتعلقة بتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عام 1995 (المدونة) والصكوك ذات الصلة، من جانب البلدان الأعضاء في المنظمة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية منذ آخر تقرير رفع إلى لجنة مصايد الأسماك في عام 2016.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ الإحاطة علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ المدونة وإسداء المشورة بشأن كيفية التصدي للثغرات والقيود التي تم تحديدها في مختلف مكونات المدونة، وفي هذا الصدد؛
- ◀ وملاحظة معدل الردود القياسية على الاستبيان وتشجيع الأعضاء على الحفاظ على التزامهم بالإجابة؛
- ◀ وتقديم التوجيهات بشأن كيفية مواصلة توسيع وتعميق نطاق تنفيذ المدونة؛
- ◀ وإسداء المشورة بشأن الاستخدام الأوسع نطاقًا للبيانات والمعلومات المقدمة من خلال استبيان المدونة، بما في ذلك لغايات الإبلاغ عن العمليات الأخرى والتقييمات والدراسات المخصصة والتقارير الفنية المحددة؛
- ◀ وتقديم المشورة بشأن استعراض محتويات الاستبيان والتحسينات الإضافية للتطبيق القائم على الإنترنت والأدوات ذات الصلة لإدارة البيانات ومعالجة البيانات.

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: <http://www.fao.org/cofi/en/>

## أولاً - مقدمة

1- تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة عام 1995، من بين جملة أمور أخرى، على أن تقدم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريراً عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو العاشر الذي أعدته الأمانة العامة لمصايد الأسماك وتعرض فيه النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المدونة بالاستناد إلى ردود الدول الأعضاء في المنظمة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية على الاستبيان. وترد التحليلات المفصلة للمعلومات المقدمة، لا سيما تلك المتعلقة بأنشطة المدونة وتطبيقاتها على المستوى الوطني وأنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، في وثيقة المعلومات التكميلية COFI/2016/Inf.7. كذلك يمكن الاطلاع على الجداول الإحصائية التي تلخص ردود الأعضاء على موقع لجنة مصايد الأسماك وفي الوثيقة COFI/2016/SBD.1 التي يجب أن تُقرأ بالاقتران مع وثيقة المعلومات.

2- وفي دورتها الثانية والثلاثين، رحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على استبيان<sup>1</sup> عام 2015 عن تنفيذ المدونة وأشارت إلى معدل الرد القياسي المسجل. وطلبت إلى المنظمة مواصلة تحسين الاستبيان الإلكتروني ونظم المعلومات ذات الصلة وشجعت الأعضاء على الحفاظ على التزامهم برفع التقارير. ووفقاً لطلب اللجنة في عام 2016، واصلت الأمانة تحسين النظام القائم على شبكة الإنترنت، حيث أضافت أقساماً عديدة على الاستبيان ووسعتها وطوّرت أدوات معالجة البيانات ذات الصلة. وفي ما يتعلق بالاستبيان التكميلي بشأن تربية الأحياء المائية الذي عُرض على اللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية، تم تطوير نسخة جديدة منفصلة ولكن مماثلة من الاستبيان الموجه إلى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك باستخدام منصة تكنولوجيا المعلومات نفسها مع ضمان الاتساق مع استبيان المدونة الرئيسي.

3- ووافقت اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين على أنه يمكن للأعضاء استخدام البيانات والمعلومات المقدمة من خلال الاستبيان المتعلق بالمدونة، لغرض رفع التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي التي يمكن من أجلها إضافة الأسئلة التكميلية، حسب الضرورة. وعند استخدام البيانات لغرض التقييمات والتقارير المخصصة، ناشدت اللجنة المنظمة النظر في الجوانب المتعلقة بالسرية بالتشاور مع الأعضاء المعنيين، حسب الاقتضاء. وفي سياق متابعة قرار اللجنة، طوّرت الأمانة أقساماً جديدة ووسّعت أقساماً أخرى حسب الاقتضاء بغية الحرص على تمكّن الأعضاء من رفع التقارير عن تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على النحو المطلوب في المؤشر 14-6-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت الأمانة تعديلات طفيفة على بعض الأسئلة لضمان توافر المعلومات من أجل رفع التقارير عن أهداف آيشي للتنوع البيولوجي.

4- ونظراً إلى الاهتمام الذي أبداه الأعضاء بفهم أثر معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة على البيئة البحرية والدور الذي يمكن أن يؤديه وسم المعدات في الحد منه، قدمت الأمانة سؤالين منظمين في الاستبيان لرصد الإجراءات التي اتخذها الأعضاء في هذا الصدد.

<sup>1</sup> [www.fao.org/fishery/topic/166326/en](http://www.fao.org/fishery/topic/166326/en)

5- ولتقرير عام 2018، قام 128 عضوًا<sup>2</sup> (65 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة<sup>3</sup>) بالرد على الاستبيان<sup>4</sup>، مسجلين بذلك رقمًا قياسيًّا في معدل الردود يساوي زيادةً بنسبة 11 في المائة منذ صدور التقرير الأخير في عام 2016. وإن أربعة أعضاء من الذين رفعوا التقرير هذا العام لم يقدموا من قبل ردودًا على الاستبيان، ولم يكن سبعة أعضاء آخرين من الذين رفعوا التقرير هذا العام قد قدموا ردودًا على الاستبيان لمدة عشر سنوات أو أكثر. وسُجّلت الزيادات الأكبر في معدل الردود في أقاليم الشرق الأدنى (8 أعضاء؛ زيادة قدرها 33 في المائة)، وجنوب غرب المحيط الهادئ (10 أعضاء؛ زيادة قدرها 25 في المائة) وأفريقيا (31 عضوًا؛ زيادة قدرها 19 في المائة).

6- وقدم 33 من أصل 52 جهازًا إقليميًا لمصايد الأسماك<sup>5</sup> ردودًا على الاستبيان، مما يعكس زيادة قدرها 32 في المائة منذ تقرير عام 2016. وفي ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية<sup>6</sup>، جاء الرد من 11 منظمة، مما يمثل زيادة قدرها واحد في المائة عن عام 2016.

## ثانيًا - الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ المدونة

7- تدعم منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المدونة بطرق متنوعة، بما في ذلك من خلال أنشطة البرنامج العادي والبرامج الميدانية. وتقوم المنظمة بانتظام بأنشطة موجهة لدعم تنفيذ المدونة، بما في ذلك حلقات العمل الإقليمية والوطنية لتعزيز تنفيذ المدونة، فضلًا عن العمل الجاري لوضع الخطوط التوجيهية الفنية وترجمة بعض الخطوط التوجيهية وتقديم المساعدة

<sup>2</sup> أحاب الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2 و 19-3 و 20 و 21 و 41 و 51. وفي القسمين 41 و 51، جاءت الردود من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على السواء.

<sup>3</sup> في هذا التقرير، الإشارة إلى "الأعضاء" تتعلق بأعضاء المنظمة الذين ردوا على الاستبيان والذين أخذت ردودهم بالاعتبار عند تجميع التقرير.

<sup>4</sup> تم توزيع الاستبيان على الدول الأعضاء في المنظمة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية عبر الرسالة الإلكترونية من خلال نظام معلومات الاستبيان الخاص بالمدونة في 31 يناير/كانون الثاني 2018. وقد أرسلت ثلاثة تذكيرات "للتسجيل" وثلاثة "للتسليم" بين 15 و 28 مارس/آذار 2018. وتم إرسال الإخطارات بين 13 مارس/آذار 2018 و 17 أبريل/نيسان 2018 لتمديد الموعد النهائي من 15 مارس/آذار 2018 إلى 25 أبريل/نيسان 2018.

<sup>5</sup> الإتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، برنامج خليج البنغال - المنظمة الحكومية الدولية، هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، COFREMAR، المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطللة على المحيط الأطلسي، الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، الاتفاق الطويل الأجل، منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا، لجنة نهر الميكونغ، شبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، منظمة مصائد أسماك شمال غرب الأطلسي، لجنة شمال المحيط الأطلسي للتدييات البحرية، هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، هيئة الأسماك البحرية النهريّة السريعة في شمال المحيط الهادئ، هيئة مصائد الأسماك شمال المحيط الهادئ، منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أمانة جماعة المحيط الهادئ، الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، إتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ، وهيئة مصايد أسماك شبه الإقليمية، هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي.

<sup>6</sup> الائتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك، منظمة الحفاظ الدولية، المكتب الأوروبي للحفاظ والتنمية، الاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك، الرابطة الدولية لمموني السفن، الاتحاد الدولي لعمال النقل، مجلس التوجيه البحري، المنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة، صناديق بيو الاستثمارية الخيرية، الاتحاد العالمي لنقابات العمال.

لوضع خطط العمل الوطنية. كما وضعت المنظمة عددًا من البرامج الداعمة لتنفيذ خطط العمل الدولية والخطط التوجيهية والاستراتيجيات الطوعية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل مساعدة الأعضاء على زيادة قدرتهم على تطوير وإدارة قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لديهم وفقًا لأحكام هذه الصكوك التكميلية، بما في ذلك من خلال الآليات الإقليمية والتعاون الإقليمي.

8- وفي عام 2017، نشرت المنظمة "الخطط التوجيهية الفنية لتنمية تربية الأحياء المائية: إدارة تربية الأحياء المائية وتطوير القطاع" (الملحق 7)<sup>7</sup>، مما رفع العدد الإجمالي للخطط التوجيهية الفنية في هذه السلسلة إلى ثلاثين.

## ثالثًا - موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة من قبل الأعضاء

### ألف - عام

9- أبلغ الأعضاء جميعهم تقريبًا عن وجود سياسات لديهم لمصايد الأسماك تتفق إلى حد كبير مع المدونة. وأفاد معظم الأعضاء الذين لديهم مصايد أسماك بحرية و/أو داخلية بأنهم وضعوا خططًا لإدارة مصايد الأسماك ونفذوها. وترتبط إجراءات الإدارة الأكثر شيوعًا في مصايد الأسماك البحرية بحظر الصيد المدمر، وفي مصايد الأسماك الداخلية بالاعتراف بالعمليات لتحديد الأنواع التي توجد مخاوف بشأن صونها وحماية هذه الأنواع الموجودة في مصايد الأسماك.

10- وقد بدأ ثلاثة أرباع الأعضاء بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، واعتمد معظمهم الإجراءات الإدارية المناسبة ووضعوا أهدافًا إيكولوجية واقتصادية واجتماعية وخاصة بالحوكمة. كما أنشأ العديد من الأعضاء آليات للرصد والتقييم. ووضع ما يقرب من ثلاثة أرباع الأعضاء نقاطًا مرجعية مستهدفة لإدارة مصايد الأسماك وذكر معظمهم أنه جرى الاقتراب من نقطة مرجعية واحدة أو أكثر. وأفاد ما يقل عن نصف الأعضاء الذين وضعوا نقاطًا مرجعية مستهدفة بأنه تم تجاوز نقطة أو أكثر. وأفاد العديد من الأعضاء بأن هناك مؤشرات أخرى بخلاف النقاط المرجعية المستهدفة تستخدم أيضًا في إدارة مصايد الأسماك لديهم. وكانت الإجراءات العلاجية الأكثر شيوعًا التي استخدمت في حالات تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة هي الحد من جهد الصيد، وزيادة أنشطة البحوث، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف.

11- وأفاد الأعضاء جميعهم تقريبًا بأنهم اتخذوا خطوات للتحكم بعمليات صيد الأسماك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم وخارجها. وقد حصل ذلك داخل هذه المنطقة عن طريق تعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف، وخارجها عن طريق تدابير الترخيص الإلزامي.

12- ولا يزال الصيد العرضي والصيد المرتجع يتواصلان في مصايد الأسماك الرئيسية لدى معظم الأعضاء. ويقوم أكثر من نصف الأعضاء برصدهما. وأثبت ما يقرب من ثلاثة أرباع الأعضاء أن الصيد العرضي والصيد المرتجع يساهمان في عدم الاستدامة وأفادوا بأنهم ينفذون التدابير للحد منهما.

13- و أفاد الأعضاء في المتوسط، بأن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة تشكل مصدر قلق متوسط في حين يتوافر قدر ضئيل من المعلومات بشأن معدلات فقدان المعدات. وأبلغ ما يقرب من نصف الأعضاء أن لديهم متطلبات لوسم المعدات. وأبلغ بعض الأعضاء عن متطلبات وجود مرافق الموانئ لاستقبال نفايات سفن الصيد وتلقي معدات الصيد القديمة و/أو إعادة تدويرها.

14- ويجري تطوير تربية الأحياء المائية في معظم البلدان، ومع ذلك لدى نصف الأعضاء فقط أطر سياسية وقانونية ومؤسسية تمكينية وكاملة معدة خصيصًا لتربية الأحياء المائية. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمد معظم الأعضاء المدونات أو الصكوك لتعزيز ممارسات التربية المسؤولة للأحياء المائية، وفي الكثير من الحالات فعل القطاع الخاص ذلك أيضًا. وعلى الرغم من أن الأعضاء جميعهم تقريبًا يقومون بتنفيذ الإجراءات للاضطلاع بعمليات التقييم البيئي، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال الأنواع الغريبة، إلا أن معظمهم يفيد أيضًا بأن هذه الإجراءات بحاجة إلى التحسين. كذلك اتخذ معظم الأعضاء تدابير لتعزيز ممارسات التربية المسؤولة للأحياء المائية من أجل دعم المجتمعات الريفية ومنظمات المنتجين ومزارعي الأسماك.

15- ونقذ أقل من ثلث الأعضاء الذين يمتلكون السواحل، الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية التمكينية والكاملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، في حين أن حوالي النصف تقريبًا لديهم أطر عمل مطوّرة جزئيًا. وكانت النزاعات الأكثر شيوعًا التي تم الإبلاغ عنها في المناطق الساحلية، هي نزاعات معدات الصيد والنزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية ومصايد الأسماك الصناعية؛ غير أن لدى معظم الأعضاء المعنيين آليات لحل النزاعات.

16- ويملك نصف الأعضاء نظم فعالة ومكتملة إلى حد كبير لسلامة الأغذية وضمان الجودة للأسماك والمنتجات السمكية. وأفادت التقارير بأن خسائر ما بعد الصيد والمهدر يمثلان مشكلة من جانب الأعضاء ولكن أفاد جميعهم تقريبًا أنهم قد اتخذوا التدابير المناسبة للتقليل من هذه الخسائر. كما تم تطبيق التدابير من أجل تحسين استخدام الصيد العرضي على نطاق واسع. وأفاد أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء بأن المجهزين في وضع يسمح لهم بتتبع منشأ المنتجات السمكية التي يشترونها، ولكن أعلن ثلث الأعضاء فقط أن المستهلكين يستطيعون القيام بذلك. وعلى الرغم من الاعتراف بأنه من الشائع اعتبار تجهيز الموارد السمكية المصيدة بصورة غير مشروعة وتداولها مشكلة، فقد اتخذ جميع الأعضاء التدابير لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تعزيز الرقابة والتفتيش على مصايد الأسماك، وكذلك من خلال الضوابط الجمركية والخاصة بالحدود، وتنفيذ خطط العمل الوطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

17- وقد تم تحديد وضع نصف الأرصد السمكية التي استهدفتها أساطيل صيد الأعضاء. ويجمع ثلاثة أرباع الأعضاء الاحصاءات عن المصيد وجهد المصيد في الوقت المناسب وبشكل كامل وموثوق، على الرغم من أن أكثر من نصفهم يفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. وإن البيانات التاريخية وجمع البيانات روتينيًا ومسوح العينات في الموانئ ومواقع إنزال المصيد هي مصادر البيانات الأبرز التي يستخدمها الأعضاء لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك. وأفاد الأعضاء جميعهم تقريبًا بأن الثغرات في البيانات تضعف إدارة الموارد

السمكية. وعلى الرغم من أنه تم الإبلاغ عن أنواع عديدة من الثغرات، إلا أن أغلبها ارتبط بحالة الأرصد السمكية. وذكر أكثر من نصف الأعضاء أنهم يرصدون حالة البيئة البحرية روتينياً ويجرون بحثاً لتقييم آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وللتنبؤ بها.

18- ويصطاد معظم الأعضاء الأسماك في المياه الخاضعة لولايتهم وفي أعالي البحار، في حين يقوم أقل من نصف الأعضاء بذلك في المياه الخاضعة لولاية دول أخرى. وسمح معظم الأعضاء للسفن التي ترفع علماً أجنبياً بدخول موانئهم واستخدامها. ووضع ربع الأعضاء خطة عمل وطنية لإدارة طاقات الصيد، في حين كان متوسط مستوى تنفيذ أطر الحوكمة ذات الصلة متوسط إلى مرتفع. وأقرّ نصف الأعضاء بأن الإفراط في طاقات الصيد يمثل مشكلة، واتخذ جميعهم تقريباً الخطوات للحؤول دون الإفراط في طاقة الصيد على نحو أكبر، وذلك بصورة رئيسية من خلال تحديد نظم دخول محدودة وتجميد عدد التراخيص و/أو السفن. بالإضافة إلى ذلك، أفاد معظم الأعضاء بأنه تم تنفيذ تدابير للحدّ من الإفراط في طاقات الصيد والحيلولة دون المزيد من الآثار السلبية لهذا الإفراط.

19- وعلى مر السنين، أولى الأعضاء أهمية متزايدة لتقييمات أرصدة أسماك القرش، مما أدى إلى وضع خطط عمل وطنية لحفظ وإدارة أسماك القرش في العديد من البلدان الأعضاء. كما أوليت الأهمية لتقييم أثر مصايد الأسماك على الطيور البحرية ووضع العديد من الأعضاء خطط عمل وطنية للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية، حيثما كان ذلك مناسباً، ويطبقون أيضاً التدابير التخفيفية.

20- وأفاد أكثر من نصف الأعضاء المجهين بأنهم أجروا تقديراً أولياً لطاقات الصيد، وأفاد نصفهم عن وضع خطة عمل وطنية لإدارة طاقات الصيد. وشكل استخدام السمات الرئيسية للأساطيل والسفن وكمية الأسماك التي يحتمل صيدها بواسطة الأسطول، الطرق الأكثر شيوعاً لقياس طاقات الصيد. وتعتبر الأغلبية العظمى من الأعضاء أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكل مشكلة، وقد وضع معظم الأعضاء خطة عمل وطنية لمكافحته. وتشمل التدابير الأبرز التي اتخذها الأعضاء بما في ذلك تحسين الأطر القانونية، والرقابة في الدول الساحلية، والرصد والمراقبة والإشراف.

21- ورفع الأعضاء التقارير عن تنفيذ العديد من الصكوك الدولية الملزمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار<sup>8</sup>، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه<sup>9</sup>، واتفاقية تعزيز الامتثال<sup>10</sup>. وبصورة عامة، أبلغ الأعضاء عن مستويات تنفيذ متوسطة إلى عالية لأحكام هذه الاتفاقيات في ما يتعلق بإطار الحوكمة الخاص بهم. كما أفاد بعض الأعضاء الذين ليسوا طرفاً في هذه الاتفاقيات، أنهم أطلقوا عملية الانضمام إليها. ولوحظ أن الأعضاء الذين يمارسون الصيد في المياه العميقة في أعالي البحار يطبقون أحكام الخطوط

<sup>8</sup> اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982.

<sup>9</sup> اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

<sup>10</sup> اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عام 1993.

التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، على نطاق واسع في أطر الحوكمة.

22- ويقوم أكثر من نصف الأعضاء بتنفيذ خطط وبرامج تتعلق بالاستراتيجيات المعنية بتحسين حالة مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية والاتجاهات السائدة فيها، لا سيما من خلال تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

### باء- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

23- مصايد الأسماك الصغيرة النطاق موجودة في جميع البلدان تقريبًا. وفي المتوسط، تم الإبلاغ عن أن مصايد الأسماك الصغيرة تمثل أكثر من نصف إجمالي إنتاج الأعضاء، سواء من حيث الكمية أو القيمة. وأفاد الأعضاء بأن ما يصل إلى 70 في المائة من السكان العاملين في قطاع مصايد الأسماك منخرطين في المصايد الصغيرة النطاق، ولا سيما في أنشطة الصيد، وبدرجة أقل في أنشطة ما بعد الصيد والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

24- وعلى الرغم من أن هناك عادةً افتقار في المعلومات عن توزيع العاملين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بحسب الجنسين، تظهر التقارير أن نسبة أعلى من الرجال يعملون فيها بدوام كامل في كافة أنحاء العالم، بإستثناء أنشطة ما بعد الصيد التي تنخرط فيها نسبة مئوية أعلى من النساء بدوام كامل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

25- ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق معرّفة قانونًا بأقل من نصف الأعضاء بقليل، وهي معرّفة لدى ثلث الأعضاء الآخرين بشكل غير رسمي. وينوي أكثر من نصف الأعضاء الذين لديهم تعريفًا قانونيًا أو غير رسمي، مراجعة التعاريف عن طريق عملية متعددة أصحاب المصلحة على النحو المبين في الفقرة 2-4 من الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. كما أن نصف الأعضاء الذين لا يملكون تعريفًا قانونيًا أو غير رسمي، يعترمون وضع تعريف عن طريق عملية تشاركية شبيهة.

26- وتجمع معظم البلدان التي لديها تعاريف لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بيانات محددة عن هذا القطاع، ولا سيما عن الإنتاج وقيمتها، والعمالة، والتجارة. ويتم جمع البيانات بشأن الاستهلاك أيضًا في عدد أقل من الحالات. وقامت معظم البلدان بإدخال أو وضع لوائح أو سياسات أو قوانين أو خطط أو استراتيجيات تتناول مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على وجه التحديد.

27- ولدى نصف الأعضاء تقريبًا مبادرات محددة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وتشمل هذه المبادرات بصورة رئيسية تقديم الدعم للأنشطة المتصلة بإدارة الموارد، وتحسين سلاسل القيمة، وعمليات ما بعد الصيد والتجارة، إلى جانب النهوض بالتنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق. وكان من أبرز القيود التي تواجه الأعضاء في تنفيذ هذه المبادرات الافتقار إلى الموارد المالية والهياكل التنظيمية لدى صغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك. وتشمل العوامل المسببة للإعاقاة الوعي العام المحدود بأهمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والتنسيق غير الكافي مع الإدارات الأخرى المعنية. ويجري تحديد الفرص لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

من جانب الأعضاء في سياق المشاريع والبرامج والمبادرات الجارية/المخطط لها، وإمكانية إشراك صغار الصيادين في إدارة مصايد الأسماك، ومن خلال العمل مع الهياكل التنظيمية القائمة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

28- وهناك في معظم البلدان آليات تمكّن صغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك من المساهمة في عمليات صنع القرار، ويشمل أكثر من ثلاثة أرباع هذه الآليات تعزيز المشاركة النشطة للنساء.

### جيم- القيود والحلول المقترحة

29- يواجه معظم الأعضاء بعض العقبات في تنفيذ المدونة، وهي ترتبط بصورة رئيسية بعدم كفاية موارد الميزانية والموارد البشرية. وتشمل الحلول الأولية التي حددها الأعضاء للتغلب على هذه القيود الحصول على المزيد من الموارد المالية، والتدريب، وإذكاء الوعي، وتحسين البحوث والإحصاءات، والوصول إلى المزيد من الموارد البشرية. ولكن الخطوط التوجيهية الفنية بشأن تنفيذ المدونة منتشرة على نطاق واسع بين الأعضاء، ولا سيما تلك المتعلقة بنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وإدارة مصايد الأسماك وتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

### رابعاً- أنشطة هيئات مصايد الأسماك الإقليمية والمنظمات غير الحكومية

#### دال- الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

30- دعيت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك إلى الإبلاغ عن عدد الأطراف المتعاقدة فيها حالياً وتراوحت الإجابات بين 2 و52 بمتوسط يبلغ 14 طرفاً متعاقداً لكل جهاز إقليمي أجاب على الاستبيان. وأكثر من ثلث الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لديها ما بين طرف واحد وخمسة أطراف متعاونة غير متعاقدة، ونصفها أيضاً من المراقبين. وتُعد إدارة مصايد الأسماك الولاية الأساسية الأكثر شيوعاً للأجهزة المحلية، يليها الدور الاستشاري. وتغطي معظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك كلاً من المناطق الاقتصادية الخالصة والمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ويغطي ما يقرب من ثلث هذه المناطق المياه الداخلية. وأفاد أكثر من نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان عن اعتماد تدابير ملزمة بينما أفاد معظمها عن اعتماد تدابير غير ملزمة.

31- وتتضمن خطط الإدارة المقررة لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية الحية في مصايد الأسماك البحرية بصورة رئيسية تدابير تتعلق بضمان أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة موارد مصايد الأسماك ومعالجة مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض. وفي حالة مصايد الأسماك الداخلية، كان حظر أساليب الصيد المدمرة ومعالجة التنوع البيولوجي للموائل المائية والنظم الإيكولوجية ومعالجة مصالِح وحقوق صغار الصيادين من العناصر الأكثر شيوعاً المرتبطة بخطط الإدارة.

32- وأفاد أكثر من نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بأنه اتخذ خطوات لضمان ألا تتم عمليات الصيد إلا وفقاً لخطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة ضمن مجال الاختصاص. وقد طبقت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك



جميعها تقريبًا النهج التحوطي في إدارة موارد مصايد الأسماك. وفي العامين الماضيين، قام حوالي ثلاثة أرباع الأجهزة التي أجابت على الاستبيان باتخاذ أو تعزيز التدابير للحد من الصيد العرضي والصيد المرتجع. وتُعد البيانات التاريخية، تليها جمع البيانات روتينيًا ومسوح العينات في الموانئ وموقع الإنزال وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة و/أو غيرها من المنظمات، مصادر المعلومات الأكثر استخدامًا من جانب الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في عملية إدارة مصايد الأسماك.

33- وأفاد ثلثا الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بأنها حصلت على تقديرات موثوقة لحالة الأرصد في غضون السنوات الثلاث الأخيرة لما لا يقل عن 50 في المائة في المتوسط من الأرصد السمكية التي تعتبرها هامة. وأفاد ما يقرب من نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك عن وضع نقاط مرجعية مستهدفة خاصة بالأرصد السمكية. وأفادت أغلبية هذه الأجهزة أنه تم الاتصال بواحد أو أكثر من هذه النقاط. ومع ذلك، أفادت الغالبية أيضًا أنه قد تم تجاوز واحد أو أكثر من هذه النقاط. وكان الحد من جهد الصيد هو الإجراء الأكثر شيوعًا الذي تم تطبيقه عندما تم تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة. وكانت مؤشرات المصيد وجهد الصيد هي البدائل الأكثر شعبية لاستخدام النقاط المرجعية المستهدفة.

34- ووضع نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لأسطول صيد الأسماك بكامله أو لجزء منه، وقد امتثل أعضاء الأجهزة لغالبية هذه المتطلبات.

35- وبذل العديد من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك جهودًا على عدة جبهات وبطرق مختلفة للمساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية. وارتبطت الجهود عمومًا بخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، وخطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها، وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة. واتخذ ثلثا الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك إجراءات لتعزيز وتطوير طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، إلى جانب التعاون في مجال تبادل المعلومات وتطوير برامج التوعية والقيام بأنشطة أخرى منصوص عليها في خطة العمل الدولية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأجرى حوالي نصف هذه الأجهزة تقييمات للمحافظة على أسماك القرش وإدارتها بما يتماشى مع خطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها، واعتمد ثلثها تدابير الإدارة الإقليمية للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة.

36- وقد اعتمد حوالي ثلث الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان تدابير لضمان أن يكون لدى أعضائها إجراءات للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية. وأفاد أعضاء هذه الأجهزة الإقليمية التي اعتمدت هذا النوع من التدابير، بأن لديهم إجراءات للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية على الرغم من أن جميعهم تقريبًا كان بحاجة إلى مزيد من التحسين، لا سيما تلك المتعلقة بالأطر القانونية والقدرات الفنية المؤسسية.

## هاء- المنظمات غير الحكومية

37- حددت المنظمات غير الحكومية وضع المبادئ لصيد الأسماك المسؤول وأنشطة مصايد الأسماك على أنه الهدف الأهم للمدونة من أجل تحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتقدر هذه المنظمات المدونة تقديرًا عاليًا كأداة لوضع مبادئ ومعايير تنفيذ سياسات الحفاظ على الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتطويرها. ومن بين الموضوعات الجوهرية الثماني في المدونة وفي الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد ذات الصلة، كانت الأولويات الرئيسية الثلاث التي حددتها المنظمات غير الحكومية هي إدارة مصايد الأسماك، وعمليات الصيد، والبحوث المتعلقة بمصايد الأسماك.

38- وتتعلق القيود الرئيسية التي حددتها المنظمات غير الحكومية لتنفيذ المدونة بأوجه الضعف المؤسسي وبالأطر السياسية و/أو القانونية المنقوصة. وكان تحسين الهياكل المؤسسية والتنظيمية وتعزيز التعاون من بين أهم الحلول المقترحة. واعتبرت المنظمات غير الحكومية التي أجابت على الاستبيان أن تنظيم و/أو استضافة حلقات العمل الوطنية والدولية وتعزيز المعايير استنادًا إلى المدونة هي السبيل الأكثر فعالية في جعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق أوسع.

39- ووفقًا للمنظمات غير الحكومية، كان حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة ومعالجة مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض هي التدابير الأكثر شيوعًا التي تتخذها البلدان و/أو الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية القائمة.

40- واعتبرت معظم المنظمات غير الحكومية أن البلدان كانت تفتقر إلى الإجراءات المناسبة للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية. واعتبرت المنظمات غير الحكومية التي ترى أن البلدان تملك هذه الإجراءات المناسبة، أن هناك حاجة إلى إدخال التحسينات عليها.

41- وانخرطت المنظمات غير الحكومية جميعها في الجهود الرامية إلى المساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية. وانطبق ذلك بشكل خاص على خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه التي أفاد المجهيون على الاستبيان بأنهم ساعدوا على تنفيذها. وأفادت معظم المنظمات غير الحكومية أيضًا بأنها تشارك في تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد.

### خامسًا - الاستبيان على الإنترنت وقاعدة البيانات

42- كان من شأن معدلات الردود المتزايدة على الاستبيان على شبكة الإنترنت عن المدونة والاستبيانات التكميلية على شبكة الإنترنت عن تربية الأحياء المائية والتجارة، أنها أتاحت القيام بتحليلات أكمل وأكثر موثوقية لتنفيذ المدونة. ومنذ عام 2014، جرى تخزين الكمية الهائلة من المعلومات التي قُدمت في قاعدة البيانات، لكن استخدامها اقتصر حتى الآن على إنتاج وثيقة العمل هذه والوثائق ذات الصلة للجنة مصايد الأسماك. ومع ذلك، وافقت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية والثلاثين على استخدام هذه البيانات لإعداد التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجوانب السرية. وبالتالي، وضعت الصيغة النهائية لمنهجيات

مؤشرات هدي التنمية المستدامة 14-6-1 و14-ب-1 بالتشاور مع مكتب لجنة مصايد الأسماك ووافق عليها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي موازاة هذه العملية، وسّعت الأمانة أقسامًا من الاستبيان تتعلّق برفع التقارير بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي.

43- وحرصًا على شفافية نظام الإبلاغ بشأن المؤشرات وتماسيًا مع منهجية المؤشرات، ترغب الأمانة في اعتماد أداة للمؤشرات لتطبيق الاستبيان من شأنها أن تسمح للمستخدمين باستخراج تقرير عن كل مؤشر بعد استكمال الاستبيان. وستشمل الأداة النقاط التي نالها المؤشر ليستعرضها المستخدمون ويصدّقوا عليها، فضلًا عن وصف للمنهجية المتبعة لاحتساب هذه النقاط.

44- ونظرًا إلى التطوّرات المتواصلة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يستحسن أن تتم مراجعة الاستبيان بشكل دوري، بما في ذلك الأقسام المضافة، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين التطبيق على شبكة الإنترنت وأدوات إدارة ومعالجة البيانات ذات الصلة لتعزيز قابلية استخدامها، ومراقبة جودة البيانات، وتوسيع الأداء الوظيفي لهذه الأدوات.